التَّقْدِيْم (١)

يُمْكِنُ حَصْرُ مِنْ أَسْهَمُوا في الاتِّجاهِ الوَظِيْفِيِّ رُوَّاداً، وتابِعِيْنَ فيما يَأْتِي(٢):

(١) مَدْرَسَة براغ، وأَعْمال اللِّسانِيِّيْنَ التشيكِيِّيْنَ ذات السِّمَةِ الوَظِيْفِيَّةِ للجُمْلَةِ.

(٢) مَدْرسة لَندن النَّسَقِيَّة.

(٣) دِيْ سُوسير، ومَنْ تَبِعَهُ، على أَنَّهُ مِنْ أَوائِلِ الَّذِيْنَ أَوْلَوا وَظِيْفَةَ اللُّغَةَ اهْتِماماً بيِّناً ؛ لأَنَّها وَسِيْلَةُ التَّفاهُمِ، والتَّخاطُبِ.

(٤) المَدْرَسَة النَّسَقِيَّة الَّتي يُعَدُّ فيرث مُؤَسِّسَها، فاللُّغَةُ عِنْدَهُ أَهَمُّ سُلُوْكٍ في نَشاطِ الإِنْسانِ، على أَنَّهُ لَمْ يَكْتَفِ بتَبْيِيْنِ أَنَّها ذاتُ مُسْتَوَياتٍ صَرْفِيَّةٍ، وتَرْكِيْبِيَّةٍ، ودَلالِيَّةٍ مُسْتَقِلَّةٍ بَلْ حَمَلَ لِواءَ الدَّعْوَةِ إِلى دِراسَتِها ثَقافِيَّاً، واجْتِماعِيَّاً، ونَفْسِيَّاً، ومُراعاةِ التَّواصُلِ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ، وتَكَفَّلَ هاليداي بتَوْسِيْعِ ما تَوَصَّلَ إِلَيْهِ فيرث في دِراساتِهِ، وتَعْمِيْقِهِ، وصِياغَتِهِ بحَيْثُ يَكُونُ

(•) يُعَدُّ حديثي عن هذا المَنْهَجِ وَصْفِيّاً، وتَدْوِيْنِيّاً – في الغالِبِ – لأَهَمِّ ما جاءَ في بَعْضِ تآليف الدُّكتور أحمد المُتَوَكِّل الذي يُعَدُّ بحقٍّ أَكْثَرَ الدارسين العرب الذين استوعبوا خَصائِص هذا المَنْهج، وكلّ ماَ ما يَدُوْرُ في فلَكِهِ، وأَخْضَعُوا الكلامَ العربي لسُلطانِهِ مَصْحُوْبَاً بما يَتَبَدَّى لي مِنْ تَعْقِيْبٍ، وتَعْلِيْلٍ، وعليه فإنّه قد أَخَذَ قَصَب السَّبْق فيه مِن الدَّارسين العَرَبِ.

(٢) انظر: حافظ إسماعيل علوي، اللِّسانيَّات في الثَّقافَةِ العربيّة المعاصرة، دراسة تَحْلِيليَّة نَقديّة في قضايا التَّلقّي، وإشكالاته، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، بيروت – دار الكتاب الجديدة: ٣٤٣ –.

التقديم

مُتَماسِكاً مُسْتَعِيْنا بِـبَعْضِ دِراسـاتِ السَّـابِقِيْنَ كسوسـير، ومدرسـة بـراغ، وفيرث، وغَيْرِهِمْ.

ويُمِكِنُ أَنْ يُعَدَّ تَمام حسَّان في بَعْضِ دِراساتِهِ مِمَّنْ يَسْـتَطِيْعُ القـارِئُ أَنْ يَلْحَظَ فيها بَعْضَ المَلامِحِ الوَظِيْفِيَّةِ فَضْلاً عَن الاتِّجاهِ الوَصْفِيِّ، وتَتَبَدَّى مَلامِحُ الوَظِيْفِيَّةِ مِنْ حَدِيْثِهِ عَمَّا أَطْلَقَ عَلَيْهِ سِياقَ المَقامِ، وسِياقَ المَقالَ.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ أَحْمَدَ المُتَوَكِّلَ يُعَـدُّ بـلا مُنـازَعٍ رائِـدَ النَّحْـوِ الـوَظِيْفِي في العالَمِ العَرَبِيِّ، وآخِذاً قَصَبَ السَّبْقِ فيْـهِ، وغايَتُـهُ القُصْـوَى في تَآلِيْفِـهِ المُتَعَـدِّدَةِ التَّوَصُّلُ إِلى أَنْ يَكُوْنَ للعَرَبِيَّةِ نَحْوٌ وَظِيْفِيٌّ مُتَّكِئاً في ذلِكَ على مـا تَوَصَّـلَ إِلَيْـهِ رُوَّادُ المَنْهَجِ الوَظيْفِيّ في الغَرْبِ كسيْمون دِيْكْ الَّذي يُعَدُّ رائِداً فيـهِ، وعلـى مـا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ النُّحاةُ العَرَبُ،إِذِ اسْتَطاعَ في هذِهِ المُقارَبَةِ أَنْ يَسْتَعِيْنَ بِمُعالَجَةِ النُّحاة العَرَبِ القُدامَى لِمَسائِلِ النَّحْوِ العَرَبِيِّ، وقَضاياهُ، وتَناوُلِ الـوَظِيْفِيِّيْنَ لَهـا فيهـا، ولَعَلَّ ما يَشْهَدُ لهذِهِ المُقارَبَةِ تِلكَ التَّآلِيْفُ الَّتي تَدُوْرُ في فَلَكِها، وهِيَ:

١- الوَظائف التَّداوُلِيَّةُ في اللُّغَةِ العربيَّة.

٢- دِراسات في نَحْوِ اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ الوَظِيْفيّ.

٣- قَضايا مُعْجَمِيَّةٌ: المَحْمُوْلات الفِعْلِيَّةُ المُشْتَقَّة في اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ.

٤- الجُمْلَةُ المُرَكَّبَةُ في اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ.

٥- اللِّسانِيَّات الوَظِيْفِيَّةُ: مَدْخَلٌ نَظَرِيٌّ.

٦- آفاقٌ جَدِيْدَةٌ في نَظَرِيَّةِ النَّحْوِ الوَظِيْفِيّ.

٧- قَضايا اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ في اللِّسانِيَّاتِ الوَظِيْفِيَّةِ: وبنية المُكَوِّنات، أَوِ التَّمْثِيْل الصَّرْفِيّ – التَّرْكِيْبِيّ.

٨- قَضايا اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ في اللِّسانِيَّاتِ الوَظِيْفِيَّة: البنية التَّحْتِيَّة، أَوِ التَّمْثِيْلُ الدَّلالِيُّ – التَّداوُلِيّ.

٩- قَضايا اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ في اللِّسانِيَّاتِ الوَظِيْفِيَّة: بنية الخِطابِ مِنَ الجُمْلَةِ إِلى النَّصِّ.

١٠- الوَظِيْفِيَّةُ بَيْنَ الكُلِّيَّةِ، والنَّمَطِيَّةِ.

١١- المُنْحَنَى الوَظِيْفِيُّ في الفِكْرِ اللُّغَوِيِّ العَرَبِيِّ: الأُصُوْلُ، والامْتِدادُ.

١٢- الخِطابُ مِنْ ثابِتِ البنية إِلى مُتَغَيِّرِ النَّمَطِ (كتابٌ سيَصْدُرُ عَنْ دارِ الكِتاب الجَدِيْدة – بيروت).

١٣- مسائِل في النَّحْوِ العَرَبِيّفي قَضايا نَحْوِ الخِطاب الوظِيْفِيّ (صَدَرَ حَدِيْثاً عَنْ دار الكتاب الجَديدَة، ٢٠٠٩/).

١٤- من البنية الحَمْلِيَّة إِلى البنيَة المُكَوِّنِيَّة.

١٥- مِنْ قَضايا الرَّبط في اللّغة العربيَّة.

١٦- الوظيفيَّة والبنيـة، مُقارَبـات وظيفِيَّـة لـبعض قَضـايا التَّراكيـب في اللُّغـة العربيَّة.

١٧- التَّركيبات الوظيفيَّة، قضايا، ومُقارَبات.

١٨- قَضايا اللُّغة العربيَّةِ في اللِّسانيَّات الوظيفيَّة.

ولَعَلَّ ما مَرَّ مِن ْتآلِيْفَ تَشْهَدُ بأَنّ مُؤَلِّفَها قدْ أَمْضَى رَدَحاً مِنَ الدَّهْرِ يَزِيْد على ثلاثِيْنَ عاماً في تَبَيُّنِ خَصائِصِ المَنْهَجِ الوَظِيْفِيّ، ومـا يَـدُوْرُ في فَلَكِهـا مِـنْ مَسائِلَ، وتَوْظِيْفِها في مُحاوَلَةِ التَّوَصُّلِ إِلى إِقامَةِ مُقارَبَةٍ وَظِيْفِيَّـةٍ تَشْـمَلُ العربيَّـةَ صَرْفاً، وتَرْكِيْباً، ومُعْجَماً، ودَلالَةً، وتَواصُلاً وَظِيْفِيّاً، وجُمْلَةً، ونَصّاً، وخِطابـاً، وبَلاغَةً فَضْلاً عَنْ أَنَّهُ اسْتَدْرِكَ على سِيْمُوْن دِيـك في بَعْـضِ المَسـائِلِ الوَظِيْفِيَّـةِ كالوَظِيفَةِ التَّداوُلِيَّة المُنادَى، وتَوْسِيعِ حَدِّ الذَيْلِ لِيَشْـمَلَ التَّوْضِـيْحَ، والتَّعْـدِيْلَ، والتَّصْحِيْحَ، وزيادَةِ بَعْضِ أَنْواعِ بُؤْرَةِ المُقابَلَةِ علـى تِلْـكَ الأَنْـواعِ الَّـتي ذَكَرَهـا دِيك، وتَزْوِيْدِ النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ بشَواهِدَ مِنَ الكَلامِ العَرَبِـيِّ فَصِـيْحِهِ، ودارِجِـهِ، وغَيْرِ ذلِكَ مِنَ المَسائِلِ الأُخْرَى الَّـتي سَيَعْرِضُـها هـذا البَحْـثُ بإِيْجـازٍ أَحْيانـاً، وتَفْصِيْلٍ أَحْياناً أُخْرَى، وعَلَيْهِ – أَيّـاً كـانَ مَوْقِـفُ المُتَحَمِّسِـيْنَ للنَّحْـوِ العَرَبـيّ القَدِيْمِ أُسْوَتُهُمْ في ذلِكَ: لَيْسَ في الإِمْكانِ أَبْدَعُ مِمَّا كـانَ ؛ لأَنَّ النَّحْـوَ العَرَبِـيَّ قَدِ اسْتَوى على سُوْقِهِ، واكْتَمَلَ، فلا يَصِحُّ إِخْضاعُهُ لسُـلْطانِ المَنـاهِجِ اللُّغَوِيَّـةِ الحَدِيْثَةِ – فإِنَّ المُتَوَكِّلَ يَمْتَلِكُ ناصِيَةَ النَّحْـوِ العَرَبِـيِّ الـوَظِيْفيِّ بـلا مُنـازِعٍ، أَوْ مُدَّعٍ.

ويَأْخُذُ المُتَوَكِّلُ قَصَبَ السَبْقِ في إِدْخالِ النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ إِلى العالَمِ العَرَبِيِّ الَّذيْ لَمْ يَكُنْ فيهِ الباحِثُوْنَ يُوْلُوْنَ هذا النَّحْوَ أَيَّ اهتِمامٍ بِهِ على الرَّغْمِ مِمَّا قِيْلَ إِنَّ هُنالكَ فَلَتاتٍ قَلِيْلاتٍ مِنْهُ تُطالِعُ القارِئَ في تَآلِيْفِ تَمام حَسَّان كالحَدِيْثِ عَنِ المَقامِ، والمَقالِ، ومِنْ أَنَّ تَمام حَسَّان يَدُوْرُ في فَلَكِ المَنْهَجِ الوَصْفِيِّ، في الغالِبِ، وغَيْرِهِ.

وتَوَلَّى المُتَوَكِّلُ إِدْخالَ نَظَرِيّةِ سِيْمون دِيك، وبَعْضِ الباحِثِيْنَ مِنْ أَعْوانِهِ[1] في أَوائِلِ الثَّمانِيْنِيَّات مِنَ القَرْنِ المُنْصَرِمِ، وهُوَ إِدْخالٌ لا يُمْكِنُ أَنْ يُوْسَمَ بالنُّضْجِ، والاكْتِمالِ كَغَيْرِهِ مِنَ المُقارَباتِ الأُخْرَى، فلا بُدَّ مِنْ أَنْ يَخْضَعَ لسُلْطانِ التَّطَوُّرِ، والنُّضُوْجِ اللَّذينِ يَفْرِضانِ عَلَيْهِ أَنْ يَجْتازَ المَراحِلَ الثَّلاثَ الآتِيَةَ[2]:

(١) مَرْحَلَة الاستنبات.

(٢) مَرْحَلَة التَّأْصِيْل: وَظَّفَ فيها المُتَوَكِّلُ نَظَرِيَّةَ النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ في دِراسَةِ الفكر اللُّغويّ العَرَبِيّ القَدِيْمِ.

(٣) مَرْحَلَةُ الإِسْهامِ، والتَّطْوِيْرِ: تَكْمُنُ هذِهِ المَرْحَلَةِ في رَجْعِ المُتَوَكِّلَ النَّظَرَ في نَظَرِيَّةِ النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ الَّتي أَدْخَلَها إِلى المَغْرِبِ العَرَبِيّ (جامِعَة مُحمَّد الخامس) لَيَأْخُذَ مِنْها ما يُفِيْدُ الكَلامَ العَرَبِيّ، والنَّحْوَ العَرَبِيَّ القَدِيْمَ، ويَزِيْدَ

---

(١) انظر: الشّبكة العنكبوتيّة تَحْتَ: أَحْمد المتوكّل، أَو المُتَوكّل، ومحمد ملبطان، نظريَّة النّحو الوظيفيّ في العالم العربيّ، مشروع أَحمد المتوكِّل.

(٢) انظر المرجع السّابق.

التقديم

عَلَيْها اسْتِدْراكاً على دِيك، وأَعْوانِهِ،في الوَظائفِ التَّداوُلِيَّـةِ، وقُـوَّةِ الجُمَـلِ الإِنْجازِيَّةِ، وغَيْرِ ذلِكَ،كما سَيَأْتِيْ في أَثْناءِ هذا البَحْثِ، وحَناياهُ.

ومُقارَبَةُ المُتَوَكِّلُ الوَظِيْفِيَّةُ يُمْكِنُ أَنْ تُوْسَمَ بالمَشْـرُوْعِ اللُّغَـوِيِّ الَّـذي يَكادُ يَكُوْنُ كامِلاً مُتَكامِلاً في كَثِيْـرٍ مِـنَ المَواضِـعِ مِـنْ حَيْـثُ المُقارَبَـةُ الَّـتي يَرْغَبُ في تَحْقِيْقِها إِلا في بَعْضِ المَسائِلِ الَّتي تَحْتاجُ إِلى إِخْضـاعِها لسُـلْطانِ هِذهِ المُقارَبَةِعلى الرَّغْمِ مِمَّـا يُطـالِعُ القـارِئَ مـا يُمْكِـنُ أَنْ يُعَـدَّ مِـنْ بـابِ السَّلْبِيّاتِ، ولا ضَيْرَ في أَنْ يَتَراجَعَ عَنْ قَوْلٍ ؛ لأَنَّهُ وَجَدَ غَيْرَهُ أَكْثَرَ مُلاءَمَـةً، كما في تَراجُعِهِ عَنْ كُوْنِ المَنْصُوْبِ علـى الاشْـتِغالِ مُبْتَـدَأً، ودَهابِـهِ إِلى أَنَّـهُ يَحْمِلُ وَظِيْفَةً تَرْكِيْبِيَّةً هِيَ المَفْعُوْلُ بِهِ ؛ لأَنَّهُ امْتَصَّها مِنَ الضَّمِيْرِ المَفْعُـوْلِ بِـهِ المُتَّصِلِ بالعامِلِ، ووَظِيْفَةً تَداوُلِيَّةً داخِلِيَّةً هيَ المِحْوَرُ.

ولَعَلَّ أَهَمَّ ما يُمْكِنُ أَنْ تَدُوْرَ في فَلَكِهِ هذِهِ المُقارَبَةِ مِـنْ خِـلالِ رَجْـعِ النَّظَرِ في بَعْضِ تَآلِيْفِهِ – ما يَأْتِيْ:

(•) مُحاوَلَةُ الإِفادَةِ مِنَ اللِّسانِيَّاتِ الحَدِيْثَةِ – ولا سِيَّما الوَظِيْفِيَّةُ مِنْها – في دِراسَةِ مِسائِلِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ.

(•) تَوْظِيْفُ اللِّسانِيَّاتِ الحَدِيْثَةِ – ولا سِيَّما الوَظِيْفِيَّةُ مِنْها – في دِراسَةِ قَضايا المُجْتَمَعِ.

(•) تَوْظِيْفُ اللِّسانِيَّاتِ الحَدِيْثَةِ – ولا سِيَّما الوَظِيْفِيَّةُ مِنْها – في دِراسَةِ ما تَوَصَّلَ إِلَيْهِ النُّحاةُ العَرَبُ القُدامَى صَرْفاً، ونَحْواً، وأَصْواتاً، ومُعْجَماً، ودَلالَةً، وغَيْرَ ذلِكَ.

(•) عَدَمُ الاكتِفاءِ بدِراسَةِ الجُمْلَةِ في مُقارَبَتِهِ، وهِيَ مُقارَبَةٌ تَقْتَضِيْ الوُقُوْفَ عِنْدَ الجُمْلَةِ، والخِطابِ، والنَّصِّ.

(•) أَنَّ غايَتَهُ القُصْوَى وَضْعُ أُسُسٍ كامِلَةٍ مُتَكامِلَةٍ لنَحْوٍ عَرَبِيٍّ وَظِيْفِيٍّ اتِّكاءً على ما تَوَصَّلَ إِلَيهِ النُّحاةُ العَرَبُ، والصَّرْفِيُّوْنَ، والبَلاغِيُّوْنَ، وعُلَماءُ الفِقْهِ، وغَيْرُهُمْ دُوْنَ هَدْمٍ، أَوْ تَخْرِيْبٍ، أَوْ إِنْكارٍ في كَثِيْرٍ مِنَ المَسائِلِ، وعلى رَبْطِ البِنْيَةِ بالوَظِيْفَةِ، وتَنْمِيْطِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مِنْ خِلالِ مُقارَنَتِها مَعَ بَعْضَ اللُّغاتِ العالَمِيَّةِ، ومُحاوَلَةِ تَبْيِيْنِ مَواضِعِ تَطَوُّرِها فِصِيْحَةً، ودارِجَةً، أَوْ مَحْكِيَّةً.

ويَنَبِّهُ المُتَوَكِّلُ القارِئَ على ما يَهْدِفُ إِلَيْهِ مِنْ دِراساتِهِ إِمَّا تَصْرِيْحاً، وإِمَّا إِيْماءً، وهُوَ تَوْظِيْفُ مَفاهِيْمِ المَنْهَجِ الوَظِيْفيّ ولا سِيَّما تِلْكَ الوارِدَةُ في دِراساتِ سيمون دِيْك فيما تَوَصَّلَ إِلَيْهِ النُّحاةُ العَرَبُ ؛ لِيَنْتَهِيَ إِلى مُقارَبَةٍ وَظِيْفِيَّةٍ للنَّحْوِ العَرَبِيِّ مَسائِلِهِ المُخْتَلِفَةِ.

التقديم

ويُمْكِنُ حَصْرُ الْمُهْتَمِّيْنَ بالدِّراساتِ اللُّغَوِيَّةِ في العالَمِ العَرَبِيِّ في ثلاثِ مَجْمُوْعاتٍ:

(•) مَجْمُوْعَةٌ سَيْطَرَتْ عليها الحَماسَةُ للتُّراثِ اللِّسانِيّ العَرَبِيّ القَدِيْم، وخَضَعَتْ لسُلْطانِها مُتَّخِذَةً أُسْوَتَها: ليْسَ في الإِمْكانِ أَبْدَعُ مِمّا كانَ، رافِضَةً كُلَّ ما يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ مِنْ بابِ اللِّسانِيَّاتِ الغَرْبِيّةِ أَيّاً كانَتْ دُوْنَ إِخْضاعِها للتَقْوِيْمِ، والفَحْصِ، والمُقارَناتِ.

(•) مَجْمُوْعَةٌ سَيْطَرَتْ عليها الحَماسَةُ لكُلِّ جَدِيْدٍ في الدِّراساتِ اللِّسانِيّةِ الغَرْبِيَّةِالحَدِيْثَةِ واسِمَةً ما في الدِّراساتِ اللِّسانِيَّةِ العَرَبِيَّةِ بالجُمُوْدِ، وعَدَمِ تَحْقِيقِ المُرادِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَقْتَضِيْ رَجْعَ النَّظَرِ في كُلِّ ما تَوَصَّلَ إِلَيْهِ اللّسانِيُّونَ العَرَبُ القُدامَى، وإِخْضاعِهِ لسُلْطانِ اللِّسانِيَّاتِ اللُّغَوِيَّةِ غَيْرِ العَرَبِيّةِ الحَدِيْثَةِ.

(•) مَجْمُوعَةٌ اتَّخَذَتْ مَنْزِلَةً بَيْنَ المَنْزِلَتَيْنِ مِنْ خِلالِ تَوْظِيْفِ المُناسِبِ للكَلامِ العَرَبِيّ في اللِّسانِيَّاتِ الغَرِبِيَّةِ الحَدِيْثَةِ بُعَيْدَ الفَحْصِ، والتَّدقِيْقِ، والمُقارَنَةِ، والتّطْبِيقِ،وهِيَ مَسْأَلَةٌ أَفْضَتِ إِلى الاسْتِدْراكِ، والزِّيادَةِ اللَّذَيْنِ يُسايرانِ ما في الكَلامِ العَرَبِيِّ، وغَضِّ الطَّرْفِ عَنْ تِلْكَ الجَوانِبِ الَّتي لا تُسايرُ ما في الكَلامِ العَرَبِيِّ مِنْ خِلالِ الإِفادَةِ مِمَّا تَوَصَّلَتْ إِلَيْهِ االلِّسانِيَّاتُ العَرَبِيَّةُ القَدِيْمَةُ.

ويُعَدُّ المُتَوَكِّلُ أَحَدَ رُوَّادِ المَجْمُوْعَةِ الثَّالثَةِكما يَذْكُرُ، وهُوَ مِنَ الَّذيْنَ أَمْضَوا رَدَحاً مِنَ الزَمَنِ في تَحْقِيقِ هذِهِ الغايَةِ القُصْوَى في مُقارَبَاتِهِ الوَظيْفِيَّةِ الَّتي تَهْدِفُ بإِخْلاصٍ إِلى التَّوَصُّلِ إِلى أَنْ يُؤَسِّسَ للنّحْوِ العَرَبِيِّ نَحْواً وَظِيْفِيّاً مُتَكاملاً غَيْرَ مُقَلِّدٍ لسِيمون ديك تَقْلِيْداً أَعْمَى، وغَيْرَ مُكْتَرِثٍ بمُخالَفَتِهِ، وهُوَ

..

نَهْجٌ أَفْضَى إِلى الاسْتِدْراكِ عَلَيْهِ في بَعْضِ المَسائِلِ، ورَفْضِ بَعْضِ ما تَوَصَّلَ إِلَيْهِ مِنْ خِلالِ العَوْدَةِ إِلى الكَلامِ العَرَبيِّ فَصِيْحِهِ وعامِّهِ كما في اللّهَجاتِ العَرَبِيَّةِ المُعاصِرَةِ، وإِلى ما تَوَصَّلَ إِلَيْهِ النُّحاةُ القُدامَى مُقْتَدِياً بِهِمْ في كُلِّ ما رآهُ يُعَزِّزُ مَسائِلَ مُقارَبَاتِهِرافِضاً ما لا يُسايِرُها، ولا يَخْضَعُ لسُلْطانِها بَعِيْداً عَنِ التَّعْصُبِ كَثِيْراً - في الغالِبِ - لِما يَتَبَدَّى لَهُ، على أَنَّ النَّحْوَ الوَظِيْفِيَّ لَيْس نَحْواً تَوْلِيْدِيّاً تَحْوِيْلِيّاً، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ اسْتَعانَ بالفاسِيّ الفِهْرِيِّ مُنَبَّها على أَنَّ هذِهِ المّسْأَلَةَ تَأْوِيْلُها في النَّحْوِ التَّوْلِيْدِيّ على خِلافِ تَأْوِيْلِها في النَّحْوِ الوَظِيْفِيّ، في الغالِبِ، كما سَيَأْتِيْ.

ويَرَى حافظ إِسْماعِيْليّ علويّ[1]: أَنَّ أَهَمِّيَّةَ هذا الاتِّجاهِ تَكْمُنُ في قُدْرَتِهِ على تَحْقِيْقِ ثَلاثَةِ أَهْدافٍ مُتَكامِلَةٍ:

(١) صَوْغُ النَّظَرِيَّاتِ القَدِيْمَةِ في قَالَبٍ جَدِيْدٍ يَسْمَحُ بمُقارَنَتِها بالنَّظَرِيَّاتِ الحَدِيْثَةِ.

(٢) تَزْوِيْدُ النَّظَرِيَّةِ اللِّسانِيَّةِ الحَدِيْثَةِ، والعامَّة بِما يُمْكِنُ أَنْ يُثَبِّتَ ما اتَّفَقَ علَيْهِ الغَرْبُ، أَوْ يَرْفُضُهُ.

(٣) إِيْجادُ نَمُوْذَجٍ عَرَبِيٍّ، أَوْ أَكْثَرَ يَتَوَلَّى وَصْفَ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ على وَفْقِ ما تَوَصَّلَ إِلَيْهِ اللِّسانِيُّوْنَ العَرَبُ القُدامى بَعْدَ رَجْعِ النَّظَرِ فيهِ ؛ لتَمْحِيْصِهِ في ضَوْءِ النَّظَرِيَّاتِ اللِّسانِيَّةِ الحَدِيثَةِ.

---

(١) انظر: اللّسانيّات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التّلقّيّ، وإشكالاته، بيروت – دار الكتاب الجديدة، الطبعة الأُولى: ٢٠٠٩ م: ٣٨٣.

التقديم

وتَكْمُنُ غايَةُ المُتَوَكِّلِ في دِراساتِهِ، ومُقارَباتِهِ جَمِيْعِها على وَفْقِ ما مَرَّ في إِيْجادٍ نَحْوٍ وَظِيْفِيٍّ للُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مُسْتَعِيْناً بالدِّراساتِ اللُّغَوِيَّة الحَدِيْثَةِ ما يَتَناسَبُ مِنْها لوَصْفِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ ولا سِيَّما نَحْوُ سيمون ديك (النَّحْو الوَظِيفِيّ)، والدِّراساتُ النَّحْوِيَّةُ العَرَبِيَّةُ القَدِيْمَةُ ما يَتَناسَبُ مِنْها، في الغالِبِ، على أَلاَّ يَتَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ أَنَّهُ يَتَلَقَّفُ، ويَجْتَرُّ ما في هذِهِ الدِّراساتِ القَدِيْمَةِ والحَدِيْثَةِ دُوْنَ تَمَحِيْصٍ، أَوْ تَدْقِيقٍ، أَوْ تَبَصُّرٍ، وهُوَ نَهْجٌ فَرَضَ علَيْهِ سُلْطانَهُ في رَفْضِ بَعْضِ آراءِ القُدامَى، والمُحْدَثِيْنَ، والاسْتِدْراكِ عليْهِمْ، وما تَوَصَّلَ إِلَيْهِ سيمون ديك رائِدُ النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ في اللِّسانِيَّات الغَرِبِيَّةِ الحَدِيْثَةِ

ويُطالِعُ القارِئَ في تَآلِيْفِ المُتَوَكِّلِ أَنَّهُ يَمِيْلُ إِلى التَّكْرِيرِ كما في التَّقْدِيْمِ، والتَّأْخِيْرِ، والوَظائِفِ التَّداوُلِيَّةِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا يُنْكِرُها في كُلِّ مَسْأَلَةٍ يَتَحَدَّثُ عَنْها، وتَعُوْدُ إِلى كَوْنِهِ يَخْتَصُّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسائِلِ مُقارَباتِهِ بمَكانٍ، وهُوَ اخْتِصاصٌ يَفْرِضُ عليْهِسُلْطانَهُ أَنْ يَتَحَدَّثَ عَنْ أُمُوْرٍ مُتَشابِهَةٍ في كُلِّ مَسْأَلَةٍ.

ولَعَلَّ مِنَ السِّماتِ البَيِّنَةِ الَّتي يُوْسَمُ بِها أُسْلُوْبُهُ في تَآلِيْفِهِ المَيْلَ إِلى التَّرْمِيْزِ الَّذي يُهْمِلُ فيه ما يُمْكِنُ أَنْ تُنْبِئَ عَنْهُ بَعْضُ الرُّمُوْزِ، وإِلى الاخْتِصارِ الَّذي قَدْ يُفْضِيْ إِلى عَدَمِ تَمَكُّنِ القارِئِ مِنْ تَبَيُّنِ المُرادِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ يَعُوْدُ بَعْضُها إِلى آثارِ التَّرْجَمَةِ، أَوْ إِلى أَنَّهُ يَكْتُبُ للمُشْتَغِلِيْنَ بالنَّحْوِ الوَظِيْفِيّ.

ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ ما أَذْهَبُ إِلَيْهِ أَنَّ الأستاذمُحَمَّد الطَّوِيْلِ قَدْ أَوْمَأَ في مُراجَعَتِهِ لكِتاب المُتَوَكِّلِ (مسائل في النَّحْوِ العربيّ في قَضايا نَحْوِ الخِطابِ الوَظِيْفِيّ)[1] إِلى ما تَبَدَّى لَهُ مِنْ صُعُوْبَةِ تَبَيُّنِ المُرادِ مِنْ حَدِيْثِهِ في كَثِيْرٍ مِنَ

(1) انظر : المجلّة العربيّة للعلوم الإِنسانيَّة، العدد:١١٢، السّنة ٢٨، خريف ٢٠١٠م: ٢٢٤.

المَسائِلِ مِنْها الجُمَلُ المُدْمَجَةُ ولا سِيَّما الاسْمُ المَوْصُوْلُ، وصِلَتُهُ في مِثْلِ قَوْلِهِ تَعالَى: " فهَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ ولِيّاً يَرِثُنِيْ "[1]: " ويُعَلِّقُ عَلَيْهما بقَوْلِهِ: " الجُمْلَةُ (يَرِثُني)، وهِيَ جُمْلَةٌ نَعْتٌ في التَّحْلِيْلِ القَدِيْمِ لكِن بَعْدَها جُمْلَةٌ مُدْمَجَةٌ مَوْصُوْلَةٌ وإِنْ غابَ فيها الضَّمِيْرُ المَوْصُوْلُ لكَوْنِ الرَّأْسِ (وَلِيّاً) نَكِرَةً. قُلْتُ: وهذا عَجِيْبٌ، فكَيْفَ تَكُوْنُ جُمْلَةَ صِلَةٍ والآيَةُ كُلُّها ليْسَ فيها اسْمٌ مَوْصُوْلٌ، لكِنْ هذا رَأْيُهُمْ، إِذْ يُمْكِنُ أَنْ تَرِدَ الجُمْلَةُ المَوْصُوْلَةُ حُرَّةً (دُوْنَ رَأْسٍ) "[2].

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ في هذا النَّصِّ المُقْتَبَسِ ما يُنْبِئُ عَنْ عَدَمِ تَبَيُّنِ مُرادِ المُتَوَكِّلِ مِنْ هذِهِ المَسْأَلَة (الجُمْلَة المُدْمَجَة) على وَفْقِ ما يَأْتِيْ:

(١) أَنَّ قَوْلَهُ (لكن بَعْدَها جُمْلَةٌ مُدْمَجَةٌ مَوْصُوْلَة... " لَيْسَ سَلِيْماً ؛ لأَنَّهُ لا يُوْجَدُ بَعْدَ جُمْلَةِ (يَرِثُني) جُمْلَةُ صِلَةٍ ؛ لأَنَّها هِيَ نَفْسها جُمْلَةُ الصِّلَةِ، ولا يُوْجَدُ بَعْدَها جُمْلَةٌ أُخْرَى، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ كَلامَ المُتَوَكِّلِ بَيِّنٌ: " الجُمْلَةُ (يَرِثُنِيْ) في الآيَة (١١٠أ) جُمْلَةٌ مُدْمَجَةٌ مَوْصُوْلَةٌ...."

وتَشْمَلُ الجُمْلَةُ المُدْمَجَةُ في النَّحْوِ الوَظِيْفيِّ - كما سَيأتي - نَوْعَيْنِ الأَوَّلُ الجُمَلُ الفَضَلاتُ الَّتي تَقُوْمُ مَقامَ مُرَكَّبٍ اسْنمِيّ كما في النَّحوِ العَرَبِيِّ مِنْ حَيْثُ تَأْوِيْلُ الجُمْلَةِ الَّتي لَها مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرابِ بالمُفْرَدِ المُشْتَقِّ النَّكِرَةِ، والآخَرُ الجُمَلُ المَوْصُوْلَةُ المُدْمَجَةُ، وهِيَ مِنْ حَيْثُ الرَّأْسُ نَوْعانِ الأَوَّلُ الجُمَلُ المَوْصُوْلِيَّةُ التَّقْيِيْدِيَّةُ، وهي الَّتي تَحْتَوي على مَرَكَّبٍ اسْمِيٍّ يُعَدُّ رَأْساً،

([1]) مريم: ٦.
([2]) المصدر السابق، والمكان نفسهُ.

والآخَرُ الجُمْلُ المَوْصُوْلِيَّةُ غَيْر التَّقْيِيْدِيَّةِ، وهي الَّتي لا تَشْتَمِلُ على المُرَكَّبِ الاسْمِيِّ رَأْساً.

(٢) أَنَّ قَوْلَهُ: " إِذْ يُمْكِنُ أَنْ تَرِدَ الجُمْلَةُ المَوْصُوْلَةُ حُرَّةً دُوْنَ رَأْسٍ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ المُراجِعَ يَقْصِدُ بالرَّأْسِ الاسْمَ المَوْصُوْلَ المَحْذُوْفَ مِنْ (يَرِثُنِيْ)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: الَّذي يَرِثُنِي، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ المُتَوَكِّلَ لا يُنْبِئُ كَلامُهُ عَنْ ذلِكَ ؛ لأَنَّ الاسْمَ المَوْصُوْلَ يُعَدُّ عِنْدَهُ – كما يَظْهَرُ لي – أَداةَ إِدْماجٍ، كالحَرْفِ المَصْدَرِيِّ، وظَرْفِ الزَّمانِ المُضافِ إِلى جُمْلَةٍ، وكَيْ النَّاصِبَةِ للمُضارِعِ، ورَبْطٍ، وعَلَيْهِ فإِنَّ المُرادَ بالرَّأْسِ الاسْمِيِّ في كَلامِ المُتَوَكِّلِ هُوَالمَوْصُوْفُ الَّذِيْ قَبْلَ المَوْصُوْلِ، كما في: جاءَ الرَّجُلُ الَّذيْ نَجَحَ أَخُوْهُ، على أَنَّ ضَمِيْرَ المَوْصُوْلِ يَكُوْنُ حُرًّا فيما حُذِفَ فيْهِ هذا الرَّأْسُ الاسْمِيُّ، على أَنَّ الاسْمَ المَوْصُوْلَ الَّذي في هذِهِ الآيَةِ لا وُجُوْدَ لَهُ ؛ لأَنَّ ما يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ رَأْساً لَهُ (وَلِيًّا) نَكِرَةٌ، إِذْلَوْكانَ مَعْرِفَةً لأَمْكَنَ ذِكْرُهُ: فهَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ الوَلِيَّ الَّي يَرِثُنِي.

(٣) أَنَّ المُتَوَكِّلَ يَعُدُّ جُمْلَةَ الصِّلَةِ جُمْلَةً مُدْمَجَةً، على أَنَّ أَداةَ الإِدْماجِ ضَمِيْرُ المَوْصُوْلِ (الاسْمُ المَوْصُوْلُ)، وأَنَّ المُرادَ بالجُمْلَةِ المُدْمَجَةِ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ هُوَ أَنَّ الجُمْلَةَ تُعَدُّ مُدْمَجَةً إِذا كانَتْ تَحْمِلُ وَظِيْفَةً دَلالِيَّةً، ووَظِيْفَةً تَرْكِيْبِيَّةً، ووَظِيْفَةً تَداوُلِيَّةً بالنِّسْبَةِ إِلى جُمْلَةٍ قَبْلَها، أَوْ تَعْلُوْها، تَرْبطُها بِها أَداةُ إِدْماجٍ، وأَداةُ الإِدْماجِ في جُمْلَةِ الصِّلَةِ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ الضَّمِيْرُ المَوْصُوْلُ، أَو الاسْمُ المَوْصُوْلِ، على أَنَّ هذا الضَّمِيْرَ المَوْصُوْلَ غَيْرُ مَذْكُوْرٍ في الآيَةِ السَّابِقَةِ لأَنَّ الرَّأْسَ الاسْمِيَّ (وَلِيًّا) نَكِرَةٌ.

ومِمَّا يُعَزِّزُ عَدَمَ تَبَيُّنِ المُراد الحَقِيْقِيّ مِنْ كَلامِ المُتَوَكِّلِ قَوْلُ الأُسْتاذِ المُراجِعِ: " وقالَ النُّحاةُ: إِنَّ إِظْهارَ المُضمَرِ جائِزٌ حِيْنَ يُقْصَدُ بالنَّعْتِ المَقْطُوْعِ الذَّمُّ أَوِ التَّرَحُّمُ.. "[1]، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ كَلامَ المُتَوَكِّلِ بَيِّنٌ واضِحٌ في هذِهِ المَسْأَلَةِ: " فيما يَخُصُّ الفِعْلَ والضَّمِيْرَ المُقَدَّرَيْنِ، ذَهَبَ النُّحاةُ العَرَبُ إِلى أَنَّ إِظْهارَهُما جائِزٌ حيْنَ يُقْصَدُ بالنَّعْتِ المَقْطُوْعِ التَّخْصِيْصُ، أَوْ مُجَرَّدُ الإِخْبارِ كما في الجُمَلَتَيْنِ... إِلاَّ أَنَّهُ يَتَعَذَّرُ حِيْنَ يَكُوْنُ القَصْدُ المَدْحُ، أَوِ الذَّمُّ، أَوِ التَّرَحُّمُ... "[2]، وعليْهِ فإِنَّ ما نَسَبَهُ المُراجِعِ للمُتَوَكِّلِ غَيْرُ صَحِيْحٍ ؛ لأَنَّ هذَيْنِ المُضْمَرَيْنِ يَجُوْزُ إِظْهارُهُما إِذا كانَ الغَرَضُ مِنْ هذا النَّعْتِ التَّخْصِيْصَ، أَوْ مُجَرَّدَ الإِخْبارِ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَفي مِثْلِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الكَرِيْمَ – هُوَ: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ أَخُصُّ الكَرِيْمَ، وأَنَّ التَّقْدَيْرِ في النَّعْتِ المَقْطُوْعِ رَفْعاً: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ هُوَ الكَرِيْمُ في النَّحْوِ العَرَبِيِّ، وتُعَدُّ الجُمْلَتانِ اللَّتانِ يُقْصَدُ مِنَ القَطْعِ فيهما المَدْحُ، أَوِ الذَّمُّ، أَوِ التَّرَحُّمُ، ويُذْكَرُ فيهِما الفِعْلُ، والمُبْتَدَأ – لاحِنَتَيْنِ في النَّحْوِ العَرَبِيِّ.

ويَعُدُّ المُراجِعِ التَّراكِيْبَ الَّتي تَشْتَمِلُ على النَّعْتِ المَقْطُوْعِ الَّذي يُنْبِئُ عَنِ التَّخْصِيْصِ، أَو مُجَرَّد الإِخْبارِ والَّذي يَجُوْزُفيهِ إِظْهارُ المُضْمَرِ فِعْلاً كانَ، أَوْ ضَمِيْراً – فِعْلاً خِطابِيّاً واحِداً: " وأَمَّا التَّحْلِيْلُ الوَظِيْفِيُّ فإِنَّهُ يُجِيْزُهُما مَعاً، إِذْ يُجِيْزُ الأَوَّلَ (حيْنَ يَكُوْنُ المَقْصُوْدُ بالنَّعْتِ التَّخْصِيْصُ) جُزْءاً مِنَ المُرَكَّبِ الاسْمِيِّ والجُمْلَة بكامِلِها فِعْلٌ خِطابِيٌّ واحِدٌ، أَمَّا حِيْنَ

([1]) انظر: المَجلَّة العربيَّة)للعلوم الإِنسانيَّة، العدد:١١٢، السّنة: ٢٨، خريف ٢٠١٠م: ٢٢٢.
([2]) مسائل في النّحو العربيّ في قضايا نحو الخطاب الوظيفيّ: ١٤.

التقديم

يَكُوْنُ المَقْصُوْدُ بالنّعْتِ المَدْحَ أَوِ الذَّمَّ، وهُوَ ما رَفَضَهُ النَّحْوُ القَدِيْمِ، وحَكَمَ بخَطئِهِ فهُوَ يُجِيْزُهُ أَيْضاً لكنْ باعْتِبارِ الجُمْلَةِ مُكَوَّنَةً مِنْ فِعْلَيْنِ خِطابِيَّنِ اثْنَيْنِ يَسْتَأْثِرُ النَّعْتُ بتَحْقِيْقِ ثانِيْهِما...»[1].

يَظْهَرُ لي أَنَّ المُراجِعَ التَبَسَ عليْهِ الأَمْرُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ النّعْتِ المَقْطُوْعِ الَّذي يُرادُ منْهُ التّخْصِيصُ، أَو مُجَرَّدُ الإِخْبارِ ، والَّذي يَجُوْزُ مَعَهُ إِظْهارُ المُضْمَرِ فِعلاً، أَوْضَمِيْراً – يُشَكِّلُ فِعْلاً خِطابِيّاً واحِداً ؛ لأَنَّ ما يُشَكِّلُ فِعْلاً خِطابِيّاً واحِداً النَّعْتُ غَيْرُ المَقْطُوْعِ الَّذي يَتْبَعُ المَنْعُوْتَ، أَوِ الرَّأْسَ في الإِعْراب، على اَنَّ الجُمْلَةَ الَّتي فيها النَّعْتُ المَقْطُوْعُ أَيّاً كانَ الغَرَضُ مِنْهُ تَضُمُّ فِعْلَيْنِ خِطابِيَّيْنِ، وأَنَّ مُقارَبَةَ المُتَوَكِّلِ الوَظِيْفِيَّةِ في التَّراكِيْبِ التّالِيَةِ:

مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الكَرِيْمِ

مَرَرْتُ بالرّجُلِ الكَرِيْمَ

مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الكَرِيْمُ

تَكْمُنُ فيما يَأْتي:

(١) أَنَّ النَّعْتَ في التَّرْكِيْبِ الأَوَّلِ جُزْءٌ مِنَ المُرَكَّبِ الاسْمِيِّ المُعَقَّدِ (المَنْعُوْتُ، ونَعْتُهُ) قَبْلَهُ ؛ لأَنَّهُ فَضْلَةٌ تابِعٌ لَهُ يَأْخُذُ إِعْرابَهُ منْهُ، ويُشَكِّلُ هذا التَّرْكِيْبُ فِعْلاً خِطابِيّاً واحِداً لا فِعْلَيْنِ.

(٢) أَنَّ التَّرْكِيْبَيْنِ الآخَرَيْنِ يَتَكَوَّنُ كِلاهُما مِنْ فِعْلَيْنِ خِطابِيَّيْنِ لا مِنْ فِعْلٍ واحِدٍ.

---

(١) المَجلَّة العربيَّة للعلوم الإِنسانيَّة، العدد:١١٢، السّنة: ٢٨، خريف ٢٠١٠م: ٢٢٢.

(٣) أَنَّ هُناكَ فَرْقاً بَيْنَ التّرْكِيْبَيْنِ الأَخِيْرَيْنِ (الثَّاني، والثَّالِثِ) في الفِعْلِ الخِطابِيّ في كِلَيْهِما، وهذا الفَرْقُ يَكْمُنُ في أَنَّ الفِعْلَ الخِطابِيَّ الثَّانِيَ في الثَّاني الَّذي يَكُوْنُ فيهِ النَّعْتُ المَقْطُوْعُ مَنْصُوباً يُعَدُّ تابِعاً للفِعْلِ الخِطابِيِّ الأَوَّلِ قَبْلَهُ، إِذْ يُمْكِنُ أَنْ تُسْنَدَ إِلَيْهِ الوَظِيْفَةُ العَلاقِيَّةُ التَّخْصِيْصُ، كما مَرَّ، على أَنَّهُ في هذِهِ العَلاقَةِ التَّخْصِيْصِيَّة كَقَوْلِنا: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ، الكَرِيْمِ لا البَخِيْلِ، وأَنَّهُ في الثَّالِثِ الَّذي يَكُوْنُ فيهِ النّعْتُ المَقْطُوْعُ مَرْفُوعاً يُعَدُّ مُسْتَقِلاً عَنِ الفِعْلِ الخِطابِيِّ الأَوَّلِ قَبْلَهُ، ومُكافِئاً لَه، وعَلَيْهِ فإِنَّ هذيْنِ الفِعْلَيْنِ الخِطابَيْنِ في هذا التَّرْكِيْب الثَّالِثِ يُعَدُّ كِلاهما فِعْلاً نَوَوِيَاً، والفعْلُ الخِطابِيُّ الثَّاني في هذا التّرْكِيْبِ لا يَحْمِلُ أَيَّةَ وَظِيْفَةٍ عَلاقِيَّة، على أَنَّهُ في ذلِكَ يُشْبِهُ الاسْتِئْنافِ في مِثْلِ قَوْلِنا: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ. إِنَّهُ الكَرِيْمُ.

(٤) أَنَّ التَّنْغِيْمَ يُسْهِمُ في تَحْقِيْقَ أَمْنِ اللّبْسِ بَيْنِ الفِعْلَيْنِ الخِطابَيْنِ في هذيْنِ التَّرْكيبيّيْنِ مِنْ حَيْثُ الإِتْباعُ في النَّعْتِ المَقْطُوْعِ نَصْباً، والاسْتِقْلالُ رَفْعاً، إِذْ يَسْتَغرِقُ الوَقْفُ بَيْنَ الفِعْلِيْنِ الخِطابِيَّيْنِ في المَنْصُوْبِ وَقْتاً أَقَلَّ مِمَّا يَسْتَغْرِقُهُ في المَرْفُوْعِ، إِذْ يُمْكِنُ أَنْ تُوْضَعَ الفاصِلَةُ بَيْنَ الفِعْلَيْنِ الخِطابِيَّيْنِ في المَنْصُوْبِ، والنَّقْطَةُ بَيْنَهُما في المَرْفُوْعِ.

(٥) أَنَّ نَصْبَ النَّعْتِ المَقْطُوْعِ يَعُوْدُ إِلى كَوْنِ الفِعْلِ الخِطابِيِّ الثَّاني تابِعاً للفِعْلِ الخِطابِيِّ الأَوَّل، وهذا النّصْبُ تَخْتَصُّ بِهِ الفَضَلاتُ كالمَفاعِيْلِ، وأَنَّ الرَّفْعَ يَعُوْدُ إِلى أَنَّهُ مُسْتَقِلٌّ عَنِ هذا الفِعْلِ الخِطابِيِّ الأَوَّلِ قَبْلَهُ، أَوْكَوْنِ كِلَيْهِما نَوَوِيَّاً، والرّفْعُ في النَّحْوِ العَرَبِيِّ مِنْ اخْتِصاصِ ما يُعَدُّ

التقديم

رُكْناً أَساسِيَّاً في التّرْكِيْبِ اللُّغَوِيّ، وعلَيْهِ فإِنَّ حَرَكَةَ النَّعْتِ المَقْطُوْعِ الإِعْرابِيَّةَ تُحَقِّقُ أَمْنِ اللَّبْسِ بَينَ هذَيْنِ الفِعْلَيْنِ الخِطابِيَّيْنِ، على أَنَّ النَّصْبَ للفِعْلِ الخِطابِيِّ غَيْرِ المُسْتَقِلِّ، وأَنَّ الرّفْعَ للمُسْتَقِلِّ.

ولهذِهِ المُقارَبَةِ الوَظِيْفِيَّةِ مَزايا عِنْدَ المُتَوَكِّلِ مِنْها:

١- أَنَّ تَأْوِيْلَ ما مَرَّمِنَ التَّراكِيْبِ الّتي يَكُوْنُ فيها النَّعْتُ المَقْطُوْعُ مَنْصُوْباً، أَوْ مَرْفُوْعاً بالفِعْلَيْنِ الخِطابِيّيْنِ يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَغْنَى بِهِ عَنْ تَقْدِيرِ فِعْلٍ، أَوْ ضَمِيْرٍ مُضْمَرَيْنِ، كما في النَّحْوِ العَرَبِيّ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ حَمَلْتُها في كِتابي (انزِياح اللِّسان العربيّ الفَصِيْح والمَعْنَى) على الانْزِياحِ مِنْ حَرَكَةٍ أَصِيْلَةٍ إِلى أُخْرَى لَيْسَتْ أَصِيْلَةً لَتَحْقِيْقِ مَعْنًى.

٢- أَنَّ هذِهِ المُقارَبَةَ يُمْكِنُ إِخْضاعُ تَراكِيْبَ أُخْرَى لسُلْطانِها.

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ ما دَوَّنَهُ المُراجِعُ عَنِ النَّعْتِ المَقْطُوْعِ في هذِهِ المُقارَبَةِ الوَظِيْفِيَّةِ يَحْتاجُ إِلى تَوْضِيْحٍ، وتَدْقِيْقٍ كَيْ يُسْهِمَ في إِيْصالِ المُرادِ إِلى القارِئِ.

ومِنْهُ أَيْضاً قَوْلُهُ: " ويُخالِفُ النُّحاةَ كذلِكَ حيْنَ يَعُدُّوْنَ جُمْلَةَ جَوابِ الشَّرْطِ،والقَسَمِ جُمْلَةً لا مَحَلّ لَها مِنَ الإِعْرابِ، وهُوَ يَعُدُّها جُمْلَةً مُدْمَجَةً، ويَقُوْلُ: يُجْمِعُ اللِّسانِيُّوْنَ المُحْدَثُوْنَ على أَنَّ التَّراكِيْبَ الشَّرْطِيَّةَ تَراكِيْبُ إِدْماجِيَّةٌ تُشَكِّلُ فيها العِبارَةُ الأُوْلَى جُمْلَةً مُدْمَجَةً في الجُمْلَةِ الَّتي تَلِيْها، ص: ٤٨،...."[1]، ويَتَبَيَّنُ مِنْ هذا النَّصِّ المُقْتَبس أَنَّ المُتَوَكِّلِ، واللِّسانِيِّينَ المُحْدَثِيْنَ لَمْ يُصَرِّحُوا بِما يُعَدُّ مُخالِفاً لِما ذَهَبَ النُّحاةُ القُدامَى إِلَيْهِ إِلاَّ في كَوْنِ جُمْلَةِ الشَّرْطِ جُمْلَةً مُدْمَجَةً في جُمْلَةِ الجَوابِ الَّتي يَتَوَقَّفُ تَحْقُّقُها على الجُمْلَةِ

(١)المَجلَّة العربيَّة للعلوم الإِنسانيَّة، العدد:١١٢، السّنة: ٢٨، خريف ٢٠١٠م: ٢٢٤.

الأُوْلَى، وهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ يُوْمِئُ إِلَيْها النُّحاةُ مِنْ حَيْثُ التَّعالُقُ بَيْنِ هاتَيْنِ الجُمْلَتَيْنِ، ومِنْ حَيْثُ إِنَّ بَعْضَهُمْ عَدَّ الشَّرْطَ، وجَوابَهُ خَبَراً عَنِ اسْمِ الشَّرْطِ الَّذي يُعْرَبُ مُبْتَدَأً، ومِنْ حَيْثُ إِنَّ بَعْضَ الكُوْفِيِّيْنَ ذَهَبَ إِلى أَنَّ جَوابَ الشَّرْطِ المَجْزُوْمَ جُزِمَ لُمجاوَرَتِهِ فِعْلَ الشَّرْطِ ؛ ولِذلِكَ تُعَدُّ هاتانِ الجُمْلَتانِ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ فِعْلاً خِطابِيّاً واحِداً يَشْتَمِلُ على فَحْوَى قَضِيَّتَيْنِ الأُوْلَى تَتْبَعُ الثَّانِيَةَ.

ومِنْهُ أَيْضاً ما تَبَدَّى للمُراجِعِ مِنْ مَفْهُوْمِ كَوْنِ صِلَةِ المَوْصُوْلِ جُمْلَةً مُدْمَجَةً، على أَنَّ الإِدْماجَ عِنْدَهُ يَكْمُنُ في الاسْمِ المَوْصُولِ، وصِلَتِهِ لا فيما قَبْلَها: " ويُخالِفُ القُدَماءَ كذلِكَ في جُمْلَةِ الصِّلَةِ، فهُمْ يَعُدُّوْنَها لا مَحَلَّ لَها مِنَ الإِعْرابِ في حِيْن أَنَّهُ يَعُدُّها مُدْمَجَةً حَيْثُ لا يَفْصِلُ اللِّسانِيُّونَ جُمْلَةَ الصِّلَةِ عَنِ الضَّمِيْرِ المَوْصُوْلِ ، ويَعُدُّوْنَها جُمْلَةً مَوْصُوْلَةً واحِدَةً تَتَّخِذُ أَوْضاعاً مُخْتَلِفَةً "، صَحِيْحٌ أَنَّ الوَظِيْفِيِّيْنَ يَعُدُّوْنَ المَوْصُوْلَ وصِلَتَهُ جُمْلَةً واحِدَةً، وأَنَّ الإِعْرابَ لَهُما لا للاسْمِ المَوْصُوْلِ وَحْدَهُ، وهُوَ قَوْلٌ طالِعَنا بِهِ بَعْضُ القُدامَى كما سَيَأْتِيْ، ويَتَراءَى لي أَنَّ الإِدْماجَ الَّذي يُوْمِئُ إِلَيْهِ هؤْلاءِ المُحْدَثُوْنَ هُوَ – كما مَرَّ – أَنْ تَحْمِلَ الجُمْلَةُ وَظِيفَةً دَلالِيَّةً، وتَرْكِيْبِيَّةً، وتَداوُلِيَّةً بالنَّظَرِ إِلى جُمْلَةٍ قَبْلَها تَعْلُوها، على أَنَّ يَكُوْنَ فيها أَداةُ إِدْماجٍ، وأَداةُ الإِدْماجِ فيها الضَّمِيْرُ المَوْصُوْلُ (الاسْمُ المَوْصُوْلُ)، على أَنَّ المُدْمَجَ بِهِ المُرَكَّبُ الاسْمِيُّ قَبْلَ المَوْصُوْلِ، فَتَكُوْنُ جُمْلَةُ الصِّلَةِ مَعَ الضَّمِيْرِ المَوْصُوْلِ مُدْمَجَةً في هذا المُرَكَّبِ الاسْمِيِّ، على أَنَّها مُقَيِّدَةٌ لَهُ، وتَكُوْنُ حُرَّةً غَيْرَمُقَيِّدَةٍ إِذا لَمْ تُسْبَقِ بالرَّأْسِ الاسْمِيِّ ، فيُطْلَقُ عليها في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ جُمْلَةٌ مُلْحَقَةٌ.

التقديم

ويَعُدُّ الأُسْتاذُ المُراجِعُ الفَصْلَ الثَّالِثَ (المركز، والرَّبَض)مِنْ أَكْثَرِ فُصُوْلِ الكِتابِ غُمُوْضاً: "وهذا الفصْلُ هُوَ أَكْثَرُ فُصُوْلِ الكِتابِ غُمُوْضاً، واسْتِخْداماً لِلُغَةٍ مُبْهَمَةٍ ، واشْتِقاقاتٍ غَرِيْبَةٍ مَنْحُوْتَةٍ بصُوْرَةٍ لَمْ تَعْرِفْها العَرَبِيَّةُ..."[1]، ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّ تِلْكَ المُصْطَلَحاتِ غَيْرُ مُسْتَعْمَلَةٍ في النَّحْوِ العَرَبِيِّ، وأَنَّ بَعْضَها يَحْتاجُ إِلى رَجْعِ النَّظَرِ فيهِ مِنْ خِلالِ الأَمْثِلَةِ المَذْكُوْرَةِ، وهُوَ رَجْعٌ قَدْ يَجْعَلُها بَيِّنَةَ الدَّلالَةِ، والمَفْهُوْمِ، على أَنَّ للتَّرْجَمَةِ أَثَراً في تَبَنِّيْها، واسْتِعْمالِها.

ويُنْهِيْ المُراجِعُ مُراجَعَتَهُ بالإِيْماء، والتّصْرِيْحِبالغُمُوْضِ الَّذي يَكْتَنِفُ أُسْلُوْبَ المُؤَلِّف: "أَمَّا إِذا قَرَأْنا ما كُتِبَفي هذا الفَصْلِ نَفْسِهِ فسَنَجِدُ تَعْبِيْراتٍ يَقِفُ الإِنْسانُ أَمامَ فَهْمِها حائِراً، واشْتِقاقاتٍ لَمْ تَعْرِفْها العَرَبِيَّةُ مِنْ قَبْلُ ، وسَوْفَ أَضْرِبُ نَماذِجَ لهذا، فلعَلَّ القُصُوْرَ عَنْ مُتابَعَتِها، ومُحاوَلَةِ فَهْمِها نابِعٌ مِنَّا.... هذا ما قالَهُ المُؤَلِّفُ تَعْلِيْقاً على التَّرْسِيْمَةِ (٧٠)، وتَحْلِيْلاً لها، ولا أَظُنُّنِيْ فَهِمْتُ شَيْئاً... أَيُّ نَحْوٍ هذا، وأَيُّ تَحْلِيْلٍ ذاكَ ؟ وكَيْفَ يَخْتَلِفُ هذا الأُسْلُوْبُ عَنْ لُغَةِ اسْتِدْعاءِ الجِنِّ، إِنْ كانَ الجِنُّ يُسْتَدْعَى بلُغَةٍ عَرَبِيَّةٍ ؟... لكِنَّ اللُّغَةَ المُسْتَخْدَمَةَ في الكِتابَةِ تَقُوْمُ على عَوائِقَ شَدِيدةٍ قَبْلَ أَنْ يَفْهَمَها القارِئُ المُتَخَصِّصُ فَضْلاً عَنِ القارِئِ العادِيّ..."[2].

ولَعَلَّ ما مَرَّيُعَدُّ مِنَ الأَسْبابِ الَّتي فَرَضَتْ عَلَيَّ سُلْطانَها مِنْ حَيْثُ نَقْلُ هذِهِ المُقارَبَةِ الوَظِيْفِيَّةِ إِلى المَشْرِقِ العَرَبِيِّ مُحاوِلاً تَيْسِيْرِها، وتَقْرِيْبَها فَضْلاً عَنْ تِلْكَ الوَقَفاتِ عِنْدَ بَعْضِ المَسائِلِ، ولَسْتُ أَدَّعِيْ أَنّني لَمْ أَتَعَثَّرْ في فَهْمِ بَعْضِ التَّعابِيْرِ، والمُصْطَلَحاتِ مِنْ حَيْثُ تَبَيُّنُ المُرادِ.

([1]))المَجلَّة العربيَّة للعلوم الإِنسانيَّة، العدد:١١٢، السّنة: ٢٨، خريف ٢٠١٠: ٢٢٦ – ٢٢٧.

([2])المَجلَّة العربيَّة للعلوم الإِنسانيَّة، العدد:١١٢، السّنة: ٢٨، خريف ٢٠١٠م: ٢٢٥ – ٢٢٨.

ولا تَخْلُو مُقارَبَتُهُ مِنْ المَيْـلِ إِلى التَّـوهُّمِ الَّـذِيْ لا تَحْتَمِلُـهُ طَبِيْعَـةُ اللُّغَـةِ العَرَبِيَّةِ كما في تَوَهُّمِ تَسَرُّبِ وَظِيْفَةِ المَفْعُوْلِ التَّرْكِيْبِيَّة إِلى فاعِلِ الحَمْـلِ المُـدْمَجِ، أَوْ تَسَرُّبِ فاعِلِ المَحْمُوْلِ الرِّئِيْسِ إِلى الحَمْلِ المُدْمَجِ في البِنْياتِ التَّـي بُنِـيَ فيهـا الفِعْلُ للمَفْعُوْلِ، على أَنَّ نائِبَ الفاعِلِ يُعَدُّ فاعِلاً في النَّحْوِ الـوَظِيْفِيِّ، والقَـوْلُ نَفْسُهُ في الفَضْلَةِ الحَمْلِيَّةِ، على الرَّغْمِ مِـنْ أَنَّـهُ آثَـرَ علَيْهـا أخْـذَ المُكَـوِّنِ حالَتَـهُ الإِعْرابِيَّة مِنَالحالَـةِ البنيَويَّـةِ مِـنْ خِلالِالسِّـياقِ، وفي امْتِصـاصِ المَنْصُـوْبِ علـى الاشْتِغالِ وَظِيْفَةَ المَفْعُوْلِ بِهِ مِنَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ بالعامِلِ، وغَبْرِ ذلِكَ.

وهُنالِكَ مَسائِلُ تَحْتاجُ إِلى رَجعِ النَّظَرِ فيها ولا سِيَّما ما عُدَّ مَفْعُوْلاً ثانِيـاً في البِنْياتِ التّصْعِيْدِيَّةِ، وتِلْكَ الَّتي يَتَعَـدَّى الفِعْـلُ فيهـا إِلى مَفْعُـولَيْنِ، أَوْ ثَلاثَـةِ مَفاعِيْلَ، على أَنَّ بَعْضِ الأَفْعالِ أَهْمَلَها المُتَوَكِّلُ ولا سِيَّما في البِنْيـاتِ التَّعْلِيْلِيَّـة كتِلْكَ الّتي تَكُوْنُ مِنْ بابَ (فَعَلَ)، و(فَعَّلَ)، و(أَفْعَلَ)، وتُنْبِئُ عَنْ مَعْنًـى واحِـدً في الغالِب إِذا لَمْ تُحْمَلْ على نِيَّةِ المُبالَغَةِ، أَوْ غَيرِها، كمـا في: سَـقَى، وأَسْـقَى، وسَقَّى، وغَيْر ذلِكَ مِنَ المَسائِلِ.

ولَسْتُ أَدَّعِيْ أَنَّني تَجَوَّلْتُ في كُتُبِ المُتَوَكِّلِ جَمِيْعِها لتَدْوِيْنِ أَهَمِّ ما يُمْكِنُ أَنْ بَكُوْنَ لَهُ وَشِيْجٌ بمقارَبَتِهِ هذِهِ ؛ لأَنَّني لَمْ أَتَمَكَّنْ مِنْ تَحْصِـيْلِ تَآلِيْفِـهِ كُلِّهـا، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإِنَّ ما لَدَيَّ مِنْ هذِهِ التَّـآلِيْفِ يَضُـمُّ في أَحْنائِـهِ، وثَنايـاهُ أَهَمَّ ما يُمْكِنُ أَنْ تَدُوْرَ في فَلَكِهِ هذِهِ المُقارَبَةُ الَّتي تَسْتَحِقُّ أَنْ تُـدْرَسَ، ويَتَوَقَّـفَ الباحِثُوْنَ عِنْدَها على أَنَّها مِنَ المُحاوَلاتِ التَّجْدِيْدِيَّـةِ علـى الـرَّغْمِ مِـنْ بَعْـضِ السَلْبِيَّاتِ في الاتِّجاهِ الوَظِيْفِيِّ العامِّ الَّتي ذَكَرْتُها، وهِيَ سَـلْبِيَّاتٌ يَكـادُ المُتَوَكِّـلُ يَتَجَنَّبُ الكَثِيْرَ مِنْها في مُقارَبَتِهِ، ولا سِيَّما سَلْبِيَّاتُ نَطْيْقِ النَّمُوْذَجِ الحاسُوْبِيِّ.

التقديم

ولَسْتُ في حَدِيْثِي عَنْ هذِهِ المُقارَبَـةِ أَوافِـقُ المُتَوَكِّـلَ في كَـلِّ مَسْـأَلَةٍ مِـنْ مَسائِلِها على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّها تَسْتَحِقُّ أَنْ تُوْلَى الاهْتِمامَ اللاَّئِـقَ بِهـا مِـنْ حَيْـثُ رَجْعُ النَّظَرِ فيها مَوْضُوْعِيَّاً بَعِيْداً عَنِ التَّعَصُّبِ لِما يُوْسَمُ بأَنَّهُ قَـدِيْمٌ، ولا سِـيَّما أَنَّ هذِهِ المُقارَبَةَ تَدُوْرُ في فَلَكِ العَرَبِيَّةِ، وما تَوَصَّلَ إِلَيْهِ النُّحاةُ العَـرَبُ القُـدامَى مِنْ قَواعِدَ، وأُصُوْلٍ، وتُوْلي المَعْنَى في الوَظائِفِ التَّداوُلِيَّةِ عِنايَةً فائِقَةً لا تُطالِعُنا في المَناهِجِ اللُّغَوِيَّةِ القَدِيْمَةِ، أَوِ الحَدِيْثَةِ، وأَنَّ المُتَوَكِّلَ لَمِ يُتابِعِ دِيكْ – كما مَـرَّ – في كُلِّ مَسْأَلَةٍ عَرَضَها، بَلْ جَعَلَهُ المُتَوَكِّلُ يَتْبَعُهُ في بَعْضِ اسْتِدْراكاتِهِ عَلَيْـهِ، كمـا سَيَأْتِيْ.

ورَأَيْتُ أَنْ أَنْهَجَ في هذا الكِتابِ نَهْجاً وَصْفِيَّاً تَدْوِيْنِيّاً مَصْحُوْباً بالتَّعْلِيْلِ، والتَّأْوِيْـلِ، والتَّعْقِيْـبِ في كُـلِّ مَسْـأَلَةٍ تَقْتَضِـي ذلِـكَ ؛ لأَنَّ طَبِيْعَـةَ المَوْضُـوْعِ، وجَوْهَرَهُ يَفْرِضانِ علَيَّ سُلْطانَهُما في هذا النَّهْجِ.

ورَأَيْتُ أَنْ أُوَزِّعَ ما في هذا البَحْثِ مِنْ مَسائِلَ تَدُوْرُ في فَلَكِ هذِهِ المُقارَبَـةِ الوَظِيْفِيَّةِ على خَمْسَةَ عَشَرَ فَصْلاً فَضْلاً عَنِ المُقَدِّمَةِ:

الفَصْلُ الأَوَّلُ: خَصائِصُ المَنْهَجِ الوَظِيْفِيِّ.

الفَصْلُ الثَّاني: النَّحْوُ الوَظِيْفِيُّ في مُقارَبَةِ المُتَوَكِّلِ وأُصُوْلُ النَّحْوِ العَرَبِيِّ.

الفَصْلُ الثَّالِثُ: البنَى، والوَظائِفُ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ.

الفَصْلُ الرَّابِعُ: التَّقْدِيْمُ، والتَّأْخِيْرُ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ.

الفَصْلُ الخامِسُ: أُسْلُوْبُ الاسْتِثْناءِ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ.

الفَصْلُ السَّادِسُ: النَّعْتُ المَقْطُوْعُ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ.

الفَصْلُ السَّابِعُ: المَعْطُوْفُ المَقْطُوْعُ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ.

الفَصْلُ الثَّامِنُ: الجُمَلُ ذَواتُ المَحَلِّ الإِعْرابِيِّ، وتِلْكَ الَّتي لا مَحَلَّ لَها مِنَ الإِعْرابِ (المُدْمَجُ ، والمُلْحَقُ) في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ.

الفَصْلُ التَّاسِعُ: الرَّبْطُ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ.

الفَصْلُ العاشِرُ: عَطْفُ النَّسَقِ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ.

الفَصْلُ الحادِي عَشَرَ:الفاعِلُ في النَّحْوِ الوَظِيْفيِّ.

الفَصْلُ الثَّاني عَشَرَ: المَفْعُوْلُ بِهِ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيّ.

الفَصْلُ الثَّالِثَ عَشَرَ: البنْياتُ التَّعْلِيْلِيَّةُ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيّ.

الفَصْلُ الرَّابِعَ عَشَرَ: الاسْتِفْهامُ في العَرَبِيَّةِ والقُوَّةُ الإِنْجازِيَّةُ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ.

الفَصْلُ الخامِسَ عَشَرَ: الاسْتِلْزامُ التَّخاطُبِيُّ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ.